IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين
المؤتمـــــر العـــام

GOV/2015/49-GC(59)/22
٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٧(ب) من جدول الأعمال المؤقت للمجلس
(الوثيقة GOV/2015/43)
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(59)/1 وإضافاتها Add.1 وAdd.2 وAdd.3)

تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- تم في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ تقديم التقرير السابق للمدير العام بشأن تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا) إلى مجلس المحافظين ودورة المؤتمر العام العادية الثامنة والخمسين (GOV/2014/42-GC(58)/21). ويقدم هذا التقرير معلومات محدَّثة عن التطورات ذات الأهمية المباشرة للوكالة، علاوة على معلومات عن برنامج كوريا النووي.

٢- وبعد أن نظر المؤتمر العام في تقرير المدير العام، اعتمد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ القرار GC(58)/RES/15، وقرَّر أن يواصل النظر في هذه المسألة وأن يدرج هذا البند في جدول أعمال دورته العادية التاسعة والخمسين (٢٠١٥).

٣- ويشمل التقرير الحالي، المقدم إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام، التطورات التي طرأت منذ صدور تقرير المدير العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

باء- الخلفية

٤- لم تتمكن الوكالة من التحقق من صحة واكتمال إعلانات كوريا المقدمة بموجب الاتفاق المعقود بينها وبين الوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) (يشار إليه

في ما يلي بعبارة "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار").[١] وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، خلص مجلس المحافظين، عملاً بالمادة ١٩ من اتفاق الضمانات المعقود بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، إلى أن الوكالة لم تتمكن من التحقق من أنه لم يحدث تحريف للمواد النووية، اللازم إخضاعها للضمانات بموجب أحكام اتفاق الضمانات، إلى أسلحة نووية أو غير ذلك من أجهزة تفجيرية نووية، وقرر إبلاغ جميع الدول الأعضاء في الوكالة، ومجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، عن عدم امتثال كوريا وعن عدم تمكن الوكالة من التحقق من عدم التحريف. ومنذ عام ١٩٩٤، لم تتمكن الوكالة من الاضطلاع بجميع أنشطة الضمانات الضرورية التي ينص عليها اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومن نهاية عام ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧ لم يكن بمقدور الوكالة تنفيذ أي تدابير رقابية في كوريا، ولم تتمكن أيضاً من ذلك منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٥- وعقب التجارب النووية التي أجرتها كوريا في الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٣، اعتمد مجلس الأمن القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و١٨٧٤ (٢٠٠٩) و٢٠٩٤ (٢٠١٣)، التي طلب فيها، في جملة أمور، عودة كوريا إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة في وقت مبكر؛ وقرر أن تتخلى كوريا عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة تخلياً كاملاً وقابلاً للتحقق ولا رجعة فيه وأن تنهي فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة بذلك، وأن تتصرف تماماً وفق الالتزامات التي تتحمّلها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ووفق أحكام وشروط اتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار؛ وأن تتيح للوكالة تدابير شفافية تتعدّى نطاق هذه المتطلبات، بما في ذلك إمكانية مقابلة الأفراد ومعاينة الوثائق والمعدَّات والمرافق، حسب ما تطلبه الوكالة وما تعتبره ضرورياً. وخلافاً لمتطلبات هذه القرارات، لم تتخل كوريا عن برنامجها النووي القائم تخلياً كاملاً وقابلاً للتحقق ولا رجعة فيه، ولم تنه جميع أنشطتها ذات الصلة.

جيم- التطورات

٦- كما سبق الإبلاغ عنه، أعلنت الإدارة العامة للطاقة الذرية في كوريا في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ أن كوريا ستتخذ تدابير من أجل "إعادة تعديل وإعادة تشغيل جميع المرافق النووية في نيونغبيون،[٢] بما في ذلك محطة إثراء اليورانيوم ومفاعل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي) مهدّأ بالغرافيت".[٣]

٧- وكما سبق الإبلاغ عنه أيضاً، أصدرت وزارة خارجية كوريا في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤ بياناً يعلن، في جملة أمور، إجراءات إضافية ستنظر كوريا في اتخاذها، بما في ذلك إجراء "شكل جديد من التجارب النووية من

---

[١] أبرمت كوريا في تموز/يوليه ١٩٧٧ اتفاقاً مع الوكالة، يستند إلى الوثيقة INFCIRC/66/Rev.2، من أجل تطبيق الضمانات فيما يتعلق بمفاعل بحوث (الوثيقة INFCIRC/252). وبموجب اتفاق الضمانات الخاص بهذا البند، طبّقت الوكالة الضمانات على مرفقي بحوث نووية في يونغبيون، وهما: المفاعل البحثي IRT ومجمَّعة حرجة. وعلى الرغم من أن كوريا انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ فإن اتفاق الضمانات المعقود بينها وبين الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار، المستند إلى الوثيقة INFCIRC/153 (بصيغتها المصوّبة)، لم يدخل حيّز النفاذ إلاّ في نيسان/أبريل ١٩٩٢ (INFCIRC/403). وكما تنص المادة ٢٣ من اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، يُعلّق تطبيق الضمانات بموجب الاتفاق السابق (الوثيقة INFCIRC/252) عندما يكون اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار نافذاً.

[٢] تُعرف نيونغبيون باسم يونغبيون أيضاً.

[٣] 'DPRK to Adjust Uses of Existing Nuclear Facilities'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتشير الوكالة إلى هذا المفاعل باسم محطة القوى النووية التجريبية بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي).

أجل تدعيم ردعها النووي".[٤] وبعد ذلك، أدلى مسؤولو كوريا بتصريحات علنية تؤكد مجدداً حق كوريا في إجراء المزيد من التجارب النووية، وتذكر أن كوريا ستنفذ بالتزامن "بناء الاقتصاد وبناء قوات نووية".[٥]

٨- ومنذ صدور التقرير السابق للمدير العام، واصلت كوريا التشديد على أهمية برنامجها الخاص بالأسلحة النووية. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أدلى ري سو يونغ، وزير خارجية كوريا، ببيان إلى مؤتمر نزع السلاح أشار إلى حاجة كوريا إلى "تدعيم قدرتها على الردع النووي"،[٦] وفي أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٥ أصدر مكتب وزير الخارجية بياناً أكد أن "جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستدعم قدراتها على الدفاع عن النفس بالردع النووي باعتباره محور ارتكاز ..."[٧]

دال- معلومات أخرى عن برنامج كوريا النووي

٩- بما أنّ الوكالة لا تزال غير قادرة على القيام بأنشطة التحقق في كوريا فإن معلوماتها بشأن برنامج كوريا النووي محدودة، وبما أنه تم الإبلاغ عن أن أنشطة نووية أخرى جرت في البلد فقد تدنت تلك المعلومات. ومع ذلك فمن المهم للوكالة أن تبقى على علم بالتطورات في هذا البرنامج إلى أكبر قدر ممكن، لا سيما على ضوء تشجيع المؤتمر العام على أن تحافظ الأمانة على تأهبها للاضطلاع بدور أساسي في التحقق من البرنامج، بما في ذلك القدرة على إعادة العمل بتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالضمانات في كوريا.[٨]

١٠- وفي هذا الصدد، حافظت الوكالة على تأهبها للعودة إلى كوريا إذا طلبت منها كوريا ذلك ورهنًا بموافقة مجلس المحافظين، من خلال عملية متواصلة للقيام بما يلي: جمع وتقييم المعلومات المتعلقة بالضمانات فيما يخص برنامج كوريا النووي؛ وإعداد المعدات الرقابية ووضع الإجراءات المتصلة باستخدامها؛ وتدريب الموظفين. وقد أعدت الوكالة خطة مفصّلة، وتواصل تحديثها، لتنفيذ أنشطة الرصد والتحقق في كوريا.

١١- وتواصل الوكالة، بواسطة الصور الساتلية في المقام الأول، رصد التطورات في موقع يونغبيون. ومنذ صدور التقرير السابق للمدير العام، لاحظت الوكالة أنشطة جارية للتجديد وللتشييد الجديد في أماكن مختلفة داخل الموقع. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تحديد الغرض من هذه الأنشطة بواسطة الصور الساتلية وحدها فيبدو أنها تتّسق بصفة عامة مع بيانات كوريا بأنها تواصل تطوير قدراتها النووية.

١٢- ومنذ صدور التقرير السابق للمدير العام، لاحظت الوكالة أيضاً، عن طريق الصور الساتلية، تجديد مبانٍ وحركة مركبات وأنشطة يبدو أنها متصلة بالتعدين والتجهيز في مكانين سبق الإعلان عنهما[٩] باعتبارهما

---

[٤] 'DPRK FM Blasts UN for Taking Issue with DPRK over Its Justifiable Rocket Launching Drills'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤.

[٥] 'WPK's Line on Simultaneously Carrying On Economic Construction, Building of Nuclear Forces Is Justifiable'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

[٦] 'DPRK Foreign Minister Urges U.S. to Roll back Its Hostile Policy towards DPRK'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٦ آذار/مارس ٢٠١٥.

[٧] 'DPRK FM Spokesman on Revised 'U.S.-Japan Defense Cooperation Guidelines'، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

[٨] الوثيقة GC(58)/RES/15، الفقرة ١١.

[٩] الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24، الفقرة ٢٨.

منجم بيونغسان لليورانيوم ومصنع بيونغسان لتركيز اليورانيوم. ومن دون معاينة هذين المكانين، ليس بمقدور الوكالة تقييم الغرض من هذه الأنشطة أو طبيعتها.

١٣- وكما سبقت الإفادة،[١٠] صرّحت كوريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بأنها ستشيِّد مفاعل ماء خفيف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تم إطلاع فريق قام بزيارة موقع يونغبيون على مبنى ذُكر أنه مفاعل الماء الخفيف المقبل بقدرة ١٠٠ ميغاواط (حراري).[١١] وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، بدا أن الأعمال الخارجية الرئيسية للمبنى قد أُنجزت. ومنذ صدور التقرير السابق للمدير العام، لاحظت الوكالة، عن طريق الصور الساتلية، تشييد ما يبدو أنه ساحة لتحويل الكهرباء مجاورة لمفاعل الماء الخفيف. ولم تكن هناك أي دلائل على تسليم أو إدخال مكونات رئيسية للمفاعل في مبنى احتواء المفاعل. ومن دون معاينة الموقع، ليس بمقدور الوكالة تقييم سمّات تصميم مفاعل الماء الخفيف أو التاريخ المحتمل لإكماله.

١٤- ومنذ صدور التقرير السابق للمدير العام،[١٢] واصلت الوكالة، عن طريق الصور الساتلية، ملاحظة تصريفات البخار وتدفق مياه التبريد من المفاعل المهدأ بالغرافيت بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي)، وهي بصمات تتسق مع تشغيل المفاعل. ولم يكن متاحاً للوكالة معاينة المفاعل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي) منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ولذلك لا تستطيع تأكيد الحالة التشغيلية للمفاعل.

١٥- وخلال عام ٢٠١٤، واصلت كوريا تشييد امتداد للمبنى الذي يؤوي مرفق الإثراء بالطرد المركزي المبلغ بشأنه ضمن محطة يونغبيون لصنع قضبان الوقود النووي.[١٣] وهذا الامتداد يضاعف عملياً مساحة أرض المبنى. ولاحظت الوكالة، عن طريق الصور الساتلية، دلائل على أن المبنى كان مستخدماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن دون معاينة المرفق، ليس بمقدور الوكالة تحديد نسقه الداخلي أو حالته التشغيلية.

هاء- موجز

١٦- لا يزال برنامج كوريا النووي مثار قلق بالغ. فقيام كوريا بتشغيل المفاعل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي)، والتشييد الجاري في موقع مفاعل الماء الخفيف، وتوسيع واستخدام المبنى الذي يؤوي مرفق الإثراء المبلغ عنه، والبيانات الصادرة بشأن تدعيم قدرتها على الردع النووي، هي أمور تدعو إلى الأسف البالغ. وهذه الإجراءات هي انتهاكات واضحة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٧- وما زال المدير العام يطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تتعاون مع الوكالة بصفة عاجلة على التنفيذ الكامل والفعّال لاتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وأن تسوي جميع المسائل العالقة، بما فيها المسائل التي أثيرت أثناء غياب مفتشي الوكالة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستواصل الوكالة الاحتفاظ بتأهبها لأداء دور أساسي في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

---

[١٠] الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24، الفقرة ٣١.

[١١] الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24، الفقرة ٣٧.

[١٢] الوثيقة GOV/2014/42-GC(58)/21، الفقرة ١٢.

[١٣] الوثيقة GOV/2014/42-GC(58)/21، الفقرة ١٣.